أثر العوامل السياسية والقانونية
في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا

ا.م.د عمار سعدون سلمان البدري
جامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية-العراق
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

ا.م.د سعد علي حسين
جامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية-العراق
saadali@uomustansiriyah.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

تعد المجتمعات المتصفة بالتعددية العرقية والأثنية والدينية كالعراق بمثابة أكثر المجتمعات المحتاجة إلى تحقيق مبادئ التعايش السلمي وبِناء السلام بعد هزيمة مايسمى بتنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧، لما يحققه من مزايا وإيجابيات لها أثرها الجيد على عامة المجتمع، ولتحقيق التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق يحتاج من ضمن ما يحتاجه إلى إدراك تأثيرات عدد من العوامل المؤثرة على تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام ويأتي في مُقدِمتها العوامل السياسية والقانونية منها على سبيل المثال: تعزيز الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة، ونبذ المحاصصة الطائفية ، ومكافحة الإرهاب، وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية، وإشاعة ثقافة عدم التمييز، واحترام القانون، وحل بعض المشاكل الدستورية المتعلقة في مسألة الفيدرالية؛ لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقق من فرضية مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين التعايش السلمي وبِناء السلام وبين عدد من العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي ؛لذلك هذه الدراسة ستحاول الإجابة على عدد من التساؤلات منها : ما تأثير العوامل السياسية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟، كيف أثرت العوامل القانونية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟، وهل يمكن الحد من هذه العوامل السياسية والقانونية وتقديم حلول ممكنة تساهم في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق؟ استعملت هذه الدراسة مناهج عدة ؛بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل :المنهج التاريخي والمنهج المقارن كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي. استخلصت الدراسة : إن تعزيز العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي قد تؤثر بشكل ايجابي على التعايش السلمي وبِناء السلام مما قد يسهم مستقبلا في تعزيز اللحمة الوطنية واستقرار المجتمع العراقي. كما أوصت الدراسة بتبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية عبر إدارة الشؤون العامة بطريقة مُحددة تتصف بالمساواة ،وسيادة القانون ،والنزاهة، والشفافية

،والاستجابة لمطالب المواطنين ،وتعزيز المصالحة الوطنية، وان يكون هُناك تحاور بين كُل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المُشتركة، والاحتكام الى القانون في حل الخلافات الداخلية والذي يعد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي .

الكلمات المفتاحية: العوامل السياسية، العوامل القانونية، التعايش السلمي، بناء السلام، العراق

مقدمة

يعد العراق واحد من البلدان الذي يتميز بالتنوع الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية المتنوعة قوميا، ودينيا، ومذهبيا ،ولغويا متعايشة جنبا الى جنب ومنفتحة بعضها على بعض منذ زمن طويل و تحكمها علاقات وأواصر اجتماعية، ولم تنتج أية تعارضات عن ذلك التنوع، الا أن الإشكاليات التي تمخضت عن ذلك التنوع كانت مرتبطة بفلسفة الأنظمة السياسية الشمولية المتعاقبة على حكم العراق و كيفية تعاملها مع ذلك التنوع ، فاتبعت سياسات الصهر في بوتقة واحدة لجميع المكونات الاجتماعية من دون مراعاة لخصوصيات الهويات الفرعية وحرمانها من المشاركة في الحكم والتعبير عن نفسها .

إن السلطة الحاكمة أو القوى الخارجية في تلك المدة أدت دورا كبيرا في ضرب التعايش السلمي، إذ يعود ذلك إلى أسباب وعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية عدة أهمها :التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة والحضارة العربية الإسلامية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح من جهة أخرى، والخصائص الفكرية المتراكمة للشخصية العراقية التي ترتكز على التحضر، والتسامح، وقوة التحمل، والثقافة العالية، وتماسك المجتمع العراقي التي أفشلت جميع المحاولات التي كان القصد منها تمزيق التعايش السلمي بين أبناء المجتمع .

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تغير حال المجتمع العراقي نحو الأسوأ، إذ انهارت تدريجياً قيم التعايش السلمي التي ساهمت الحروب الداخلية والخارجية وحالة الحصار التي عاشها العراق في ظل الأنظمة السابقة في تمهيد السبيل ،وتوفير الأرضية الملائمة لتصدعه وانهياره في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي، إذ ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والقانونية في تهديد التعايش السلمي وبناء السلم في العراق. فقد عرف العراق حالة من التخندق والاقتتال الطائفي والتي ساهمت المحاصصة الطائفية في تكريس وجودها والتي كان من نتائجها تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق ،وعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي بعد عام ٢٠٠٨ ،وعودة السلام والأمان إلى حد ما الى العراق،

إلا أن سيطرة الجماعات المسلحة كتنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية ومنها مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤ مما عرض التعايش السلمي والسلم الأهلي من جديد للخطر ولا سيما أن ذلك عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالعنف والتطرف بالوسائل كافة .

شكلت قضية "بِناء السلام" إحدى أَهم المُعضِلات التي تواجه الدول العراقية المأزومة بالصِراعات، ولاسيما في مرحلة ما بعد حرب تنظيم مايسمى بالدولة الاسلامية (داعش)و تحرير المحافظات العراقية عام ٢٠١٧ . ذلك أَنَّ السلام –كونه معنى يستهدف رخاء المُجتمعات وأمنها وسكينتها –ليس خياراً يسيراً كما إشعال الحرب؛ لأنه يتطلب إِحداث تغييرات عميقة في سلوك الأَطراف المُتنازِعة، وأبنيتهم الاجتماعية المُنتِجة للعنُف، بِما يدفعهم إلى التعايُش والتفاعُل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

إشكالية البحث

تأتي إشكالية الدراسة من أنه بسبب الدمار، والخراب، والعنف، وتهديد اللحمة الوطنية التي عاشها أبناء العراق من جراء الاحتلال الامريكي ،وبعد ذلك سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من العراق، صار اعادة بناء السلام والتعايش السلمي عبر تعزيز بعض العوامل السياسية والقانونية هدفا رئيسا يتطلع إليه العراقيون من أجل تدعيم استقرار المجتمع. ويحاول البحث المساهمة في علاج هذه المشكلة عبر الإجابة على التساؤلات الآتية :

١. ما تأثير العوامل السياسية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟
٢. كيف أثرت العوامل القانونية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟
٣. وهل يمكن الحد من هذه العوامل السياسية والقانونية وتقديم حلول ممكنة تسهم في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق؟

فرضية البحث

للإجابة على هذه الأسئلة، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : إن تعزيز الكثير من العوامل السياسية والقانونية هي حجر الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه عملية بناء السلام والتعايش السلمي العراق، ومن دون هذه العوامل لن يكتب النجاح لأية عملية سلم أهلي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إن بناء حالة السلم والتعايش في العراق تمثل رغبة متأصلة لدى الشعب العراقي للعيش حياة الرفاهية، والأمن، والسعادة الناجمة عن حالة السلم والتعايش المجتمعي؛ ولكن لا يمكن الوصول إلى السلم والتعايش عن طريق الرغبات فقط، وإنما يتطلب الحال وجود الإرادة الحقيقية المستعدة لقبول التحديات، وتجاوزها مهما كانت التضحيات، وهذا الأمر يتطلب التعرف على مشكلات عدم التجانس، وعدم الرغبة بالتعايش في العراق التي ظهرت بوصفها نتيجة لعوامل سياسية وقانونية، وهذا ما يشكل عائقاً وتحدياً أمام تحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين أبناء الشعب الواحد، ويعد أخطر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد برمته، ولمواجهة تلك المشكلة في العراق ينبغي العمل على تعزيز بعض العوامل التي هي بمثابة أسس راسخة للتعايش السلمي، متعلقة بالحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة ، ونبذ المحاصصة الطائفية ،ومكافحة الإرهاب، وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية ، واشاعة ثقافة عدم التمييز، و احترام القانون، وحل بعض المشاكل الدستورية.

منهجية البحث

لأغراض التحقق من فرضيات البحث ، ومن أجل الوصول إلى الاستنتاجات الختامية للدراسة ، و للإحاطة بكل مقومات بناء السلم والتعايش السلمي في العراق، فإن الدراسة قد ركنت إلى اعتماد مناهج عدة ؛ بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع على النحو الآتي: المنهج التاريخي ، والمنهج المقارن. كما اتبعت الدراسة أيضا المنهج التحليلي من أجل تحليل العوامل السياسية والقانونية المؤثرة على تحقيق الأمن والسلم الأهليين، وتدعيم استقرار المجتمع ،وتعزيز روح التعايش ،والمواطنة، والهوية الوطنية.

الإطار المفاهيمي للتعايش السلمي وبناء السلام

١. مفهوم التعايش السلمي

عرف التعايش السلمي(Peaceful Coexistence) في قاموس Collins ٢٠١٩ "بأنه التنافس بدون حرب ، أو سياسة السلام بين الأمم ذات الأنظمة السياسية والأيديولوجيات المختلفة على نطاق واسع. ،أما رشيد كهوس فقد عرفه بأنه العيش المشترك بين الشعوب والحضارات في جو من التفاهم ،والتعاون والتضامن ،والتسامح، وتبادل المنافع والمصالح بعيدا عن الصراعات ،والنزاعات، والعنف والاضطهاد، حتى يسود الأمن والسلام.[1]

هناك أربعة مفاهيم للتعايش السلمي وهي : الاختلاف سنة كونية يجب احترامها، الاختلاف يحقق التكامل بيننا، الحوار الهادئ يساعدك على رؤية الحق من جميع جوانبه، وأخيرا عند الاختلاف لاتنس أهل الاختلاف.

وفي الإسلام نرى أن توجيهات الرسول محمد (صلى الله وعليه وسلم) ومنهج تعامله مع سائر المخلوقات كلها، ولاسيما مع البشر تعد انعطافًة تاريخية في حياة البشر جميعًا، وتحولا حضاريا مرموقًا في مسلك حياتهم، وأساليب تعاملهم، وكذلك قد قمعت القومية، والعصبية ،والعرقية، والعبودية للعباد، بل، خاطبتهم ونظرت إليهم بقاعدة كلية ، وهي الإنسانية، وجعلتهم أحراراً، ووسعت مسيرتهم، وحولت أمانيهم إلى سعة الحياة الدنيا والآخرة، ودعتهم إلى عالمية الإسلام وشموليته تحت وحدة الإنسية.[2]

كان المسلمون يملكون آليات التواصل والتعايش السلمي ، سواء على المستوى الداخلي بين المسلمين أنفسهم، أو بينهم وبين غيرهم من الأقليات الدينية في المجتمع المسلم، أو على المستوى الخارجي بين المسلمين وغيرهم من المجتمعات الأخرى المخالفة في الدين والأعراف وغيرها،وكان المسلمون ينظرون الى التعايش السلمي بأنه حالة الوجود التي تتسم بقبول الآخر، والتسامح، والمصالحة بين الفئات المختلفة سواء دينيا أو سياسيا أو ثقافيا أو ماديا إلى غير ذلك ، وذلك لاستمرارية البقاء في وضع آمن ومنتج لإعمار الأرض.[3]

٢. مفهوم بناء السلام

يعد مفهوم بناء (peace building) من الموضوعات المهمة والمثيرة للنقاش ؛لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم، والاستقرار، والحد من العنف الذي تجاوز حدود الدولة، لتمتد نتائجه السلبية ويصبح عالمي التأثير.

وعند البحث في الجذور التاريخية لبناء السلام ،نجد أن المجتمعات القديمة وعلى الرغم من أن الحرب كانت وسيلة مشروعة لتحقيق الاهداف ، الا ان هذه المجتمعات كانت قد عرفت بعض القواعد التي تنظم هذه الحروب والسلام فيها ،أما الشريعة الاسلامية فقد وضعت أسس بناء السلام الانساني الشامل عبر التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية وكما ورد في القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) عن طريق وضع مبدأ الثواب والعقاب.وكان لإسهام المفكرين مثل: كارل ماركس، وماكس فيبر، وفو كولت في مجالات الاقتصاد ،والاجتماع ،والسياسة ،والفلسفة دور كبير في بناء النظريات و الأطر المنهجية السائدة في مجال بناء السلام وحل النزاعات إلى جانب إسهامات كثير من علماء النفس والنفس الاجتماعي أمثال: بانادورا، ويونج، وسيجموند فرويد. [4]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء ازداد الاهتمام بهذا الجانب، إذ مثلت تلك النهاية انطلاق منظمة الأمم المتحدة في إداء دورها، والقيام بمهام جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتعد نهاية الستينيات من القرن الماضي بداية اهتمام الجامعات ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الجانب، إذ استعمل هذا المصطلح لأول مرة عام ١٩٧٦ الكاتب جون بول ليدراخ " والذي اشار الى انه مفهوم يضم العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية أفرادا أو جماعة والفواعل الدولية من مؤسسات دولية وغير دولية والتي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية ،واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية أو إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى، ودفع عملية بناء السلام.[5]

إن عملية بناء السلام تتعامل مع مرحلة ما بعد النزاع، ولاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة والتي تم تقديرها من خبراء الأمم المتحدة بأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع؛ لأنه في هذه المدة يظهر ما تم تخريبه في أثناء النزاع وما خلفه من تحديات وثغرات، كما أنه في الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا يتوافر في المراحل الآتية .[6]

عرف Wolfgang Benedek عملية بناء السلام بأنها عملية تتضمن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع ؛بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث مجموعة من التغيرات في بعض العناصر في المناطق التي شهدت النزاع وهذا ؛لإيجاد بيئة جديدة من شأنها تقليل التناقضات وتعزيز عوامل الثقة بين الأطراف المتنازعة لتحقيق أسس السلام المستدام.[7]

أزمة التعايش السلمي و بناء السلام في العراق /المسببات والجذور التاريخية

واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها مشكلة معقدة تتمثل في ترسيخ هوية وطنية واضحة وعدم وجود آلية لتحقيق التعايش السلمي في مجتمع متعدد الأعراق والديانات والطائفية من أجل تحقيق الاستقرار في العراق. لم تنجح الدولة العراقية المعاصرة التي تأسست عام ١٩٢١ في تكوين هوية وطنية متكاملة جمعت بين مختلف مكونات الشعب. كانت أزمة التعايش قبل نيسان ٢٠٠٣ أزمة سياسية، إذ عد النظام الحاكم الاتجاهات السياسية التي لا تتماشى مع توجهاته على أنها اتجاهات لا يمكن أن تستمر في العراق، وأهمها التيارات القومية غير العربية ، والتوجهات الدينية ، والشيوعية. والاشتراكية، والتركيز المفرط على اتجاه وضع السلطة في العراق. إن إطار المحتوى القبلي – الأسري – الاستبدادي هو أحد أسباب التعايش غير الممكن. أما بعد نيسان ٢٠٠٣، فأصبح العراق غير مستقر بسبب متغيرات عدة، قد يكون أهمها طبيعة النظام الحاكم قبل احداث ٢٠٠٣.

واحتلال الولايات المتحدة العراق مع السماح أو عدم السماح للدول الاقليمية المجاورة بأداء أدوار سياسية وأمنية واجتماعية متعددة.[8]

عند الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، تفاقم وضع هذا المجتمع وتفككت قيم التعايش السلمي تدريجياً. ساهمت الحروب والحصار الداخلي والخارجي للعراق في ظل النظام السابق في توفير الأساس المناسب لانقسام العراق وانهياره في مرحلة ما بعد الاحتلال. بعد انتهاء الصراع الطائفي في عام ٢٠٠٨ ، عاد السلام والأمن إلى العراق. ومع ذلك، في يونيو ٢٠١٤ ، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة الأخرى على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق ، مما عرّض مرة أخرى التعايش السلمي والسلم الداخلي للخطر ولا سيما أن ذلك عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالعنف والتطرف بالوسائل المادية والإعلامية وما تلاه من انهيار العملية السياسية كافة ، ولكن بعد تحرير محافظات العراق عام ٢٠١٧ من سيطرة الجماعات الارهابية لداعش ،ظهرت عملية تعزيز ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي والاستقرار للمجتمع مرة أخرى.[9]

في دراسة عام ٢٠١٦ قام بها (معهد السلام) بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية لتصنيف الدول بوصفها (دول هشّة أو رخوة) بناءً على مؤشرات مُحدّدة أساسها مستويات إستقرار الدول، جاء العراق في المرتبة (١٠٤) عالمياً من مجموع (١٧٨) دولة، وفي القائمة التي تَندرج فيها الدول الواقعة تحت خط (الخطر العالي) من حيث عدم الاستقرار وهشاشة السلام فيها عبر مؤشرات مهمة هي: عدد المهاجرين والنازحين، والتنمية الاقتصادية، وتفاقم حالة العنف، والفقر والإنحدار الإقتصادي، وشرعية الدولة التي تتضمن: حالات الفساد وإجراء الإنتخابات، ومستوى الديمقراطية، فضلاً عن تقديم الخدمات العامة، وحالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتأثير التدخل الخارجي.[10]

العوامل المساهمة في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق

إن عملية تعزيز ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي والاستقرار للمجتمع من جديد، والتي تعد من التحديات الصعبة في المرحلة المقبلة في العراق، بحاجة الى ضرورة التعرف على أهم العوامل السياسية والقانونية والتي تعد من مرتكزات التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في العراق.

أولا : العوامل السياسية

إنَّ التعايُش السلمي وبِناء السلام في المجتمع العراقي يحتاج من ضمن ما يحتاجه، إلى إدراك عدد مِن العوامل التي يكتمل بها ويأتي في مقدمتها العوامل السياسية، إذ يمكن القول إن من دون عمل سياسي يدرك معنى تبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية

،ونبذ المحاصصة الطائفية ،ومكافحة الارهاب ،وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وتعزيز المصالحة الوطنية فانه لا يمكن أَنَّ يكتمل التعايُش.

١. تبني مؤسسات الحكُم الرشيد

يقصد بالحكم الرشيد منذ القدم بأنه الحكم المثالي وهو الحكم الذي يجلب السعادة والرفاهية للمواطنين من خلال ارتباطه بـ الإدارة الكفؤة والفعالة ضمن إطار حدود الديمقراطية. [11] ويعرف كذلك بأنه مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة قائمة على أساس التعاون، والمصالحة، والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع عليها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية، والترتيبات، والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة.[12]

تشير جميع مؤشرات الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية إلى تدني مؤسسات الحكم في العراق حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما دلت على تدني جودة الإدارة السياسية في الدولة وهذا متأتي من المحددات الداخلية والخارجية التي رافقت بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وان مواطن الضعف التي رافقت بناء وهياكل الحكم في العراق ومنها الصراعات السياسية بين الاحزاب المتصدية لإدارة الدولة والفساد السياسي أدت الى وصول الشخصيات السياسية الفاسدة إلى مراكز عليا في الدولة، مما أضر ببناء الدولة وهيكلها الحكومي وأبعدها عن الأسس الرشيدة التي تعمل الدول والوحدات السياسية على تحقيقها.[13]

إن تبني مؤسسات الحكم الرشيد يمكن أن تساهم في الحفاظ على السلام من خلال تقديم الخدمات وتعزيز التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية وكفاءة؛ ومن خلال منح الناس صوتًا تمثيليًا وبطريقة شاملة؛ وكذلك رعاية الإرادة السياسية لحل الصراع والحفاظ على السلام. [14] بشكل حاسم، يمكن للحكم الرشيد أن يضمن استمرار السلام عبر معالجة الأسباب الجذرية للتوتر، والتأكد من أن جميع المواطنين يشعرون بأن احتياجاتهم ومصالحهم ممثلة بشكل عادل. إذا لم تتم معالجة العوامل الأساسية التي تهدد السلام في المقام الأول، فمن المحتمل أن تستمر التوترات في الغليان ، حتى إذا تم إحراز تقدم.[15]

إن تحسين جودة الحكم في العراق عبر آليات تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد يعد غاية أساسية من أجل الارتقاء بالدولة وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ، وهذا يعتمد بالدرجة الأساس الالتزامات بالمؤشرات والمعايير

التي جاءت بها المؤسسات المعنية بها والمتمثلة ببسط سلطة الدولة ،والسيطرة على الفساد مع توفير الحرية والمشاركة لجميع أفراد المجتمع، والتعامل بشفافية ونزاهة مع القضايا الوطنية من أجل إيجاد بيئة مثالية قادرة على تلبية متطلبات المواطنين وحاجاتهم ، وهذا بدوره يعزز العلاقات ما بين القطاعات الثلاثة القطاع العام والخاص والمجتمع المدني التي بدورها تسهم في بناء صنع دولة بناءة وقادرة على مواجهة مشكلاتها من دون التأثير سلبا في تماسكها وقوتها. [16]

٢. نبذ المحاصصة الطائفية

تعرف "الطائفية السياسية" بأنها عملية ممارسة السلطة على أساس طائفي والتمحور حولها بما يخدم المجموعة التي تنتمي إليها هذه الطائفة المرتبطة بالسلطة، واعتماد التمييز الطائفي ضد حقوق الطوائف الأخرى وحرياتها ، وغالبا ما يتم التعبير عن الطائفية السياسية بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي، وفي هذه الطائفية تتمحور كل طائفة دينية أو مذهبية على نفسها وتتعصب لذاتها.[17]

بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ ، أنشأت الولايات المتحدة أسوأ تجربة دستورية على أساس المحاصصة الطائفية ،والعرقية ،والإجماع السياسي عن طريق فرض النموذج الديمقراطي بقوة على الشعب العراقي ، مما أدى إلى إيجاد عملية سياسية ضعيفة بعيدة عن مبادئ الديمقراطية الفعلية ،قادت في النهاية إلى غياب الثقافة السياسية ، وضعف الوعي السياسي للتجربة السياسية للشعب العراقي ، وتنامي الصراعات الحزبية ، فضلاً عن فقدان ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.[18]

إن نشأة الحكومة العراقية كانت على أساس طائفي تمثل بالمحاصصة الطائفية، إذ تم توزيع الوزارات، والهيئات، والمناصب الحكومية العليا وفقاً لمعايير الانتماء لطائفة معينة، فلكل طائفة مناصب استناداً الى حجمها السكاني، والمفروض أن توزع المناصب والوظائف العليا على أساس الكفاءة ،والخبرة ،والمهنية، كما أن المؤسسة الأمنية جيش، وشرطة(قامت على أساس طائفي أيضاً فهويتها طائفية وليست وطنية، إذ يتم التوظيف؛ للحفاظ على البنية الطائفية للحكومة ومؤسساتها المختلفة.[19]

إن الطائفية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية ،والعرقية ،وعلى الديمقراطية التوافقية في العراق وما تولده من عنف وعنف مضاد بين الطوائف الدينية والمذهبية تؤدي دو راً أساسياً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم اثارة الصراع الطائفي، وغياب قيم المواطنة والانتماء المجتمعي ،وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين،

وبالنتيجة فإن الطائفية السياسية تشكل عائقاً واضحا من معوقات التعايش السلمي في العراق.[20]

لذلك هناك آليات عديدة للقضاء على المحاصصة الطائفية ،من أهمها :قيام دولة المواطنة، وهو شرط أساس لتوفير متطلبات التعايش السلمي وتحقيق أهدافه بطريقة ناجعة، عبر توافر بيئة مؤاتية للتعايش السلمي تخلو من الطائفية السياسية وتأثيراتها السلبية التي في مقدمتها إعاقة تحقيق التعايش السلمي؛ لأن هذه الدولة تؤسس لثقافة سياسية مشاركة عن طريق نشر ثقافة وطنية، وليس طائفية، كما أنها تبث ثقافة التعايش ضد ثقافة الانقسام، وثقافة السلم ضد ثقافة العنف خلافاً للطائفية السياسية .[21]

وهكذا لا يمكن تحقيق تعايش سلمي في العراق من دون القضاء على المحاصصة الطائفية السياسية، ولا يمكن القضاء على الطائفية إلا بنشوء سلطة وطنية معبرة عن المجتمع كله لا عن جزء منه، فهذه السلطة ستؤدي إلى قيام ثقافة وطنية شاملة تسهل من عملية التفاعل الثقافي بطريقة تدريجية، وبهذا تتحقق الوحدة الوطنية ويسود، السلام المجتمعي، وينجح التعايش السلمي.

٣. محاربة الإرهاب والتطرف

قدمت تعريفات عدة للإرهاب منها تعريف الموسوعة (Encarata) الالكترونية الأمريكية ،إذ عرفته بانه " استعمال العنف ،أو التهديد باستعمال العنف، من اجل إحداث جو من الذعر بين اناس معينين.يستهدف العنف الإرهابي مجموعات أثنية أو دينية أو حكومات، أو أحزاب سياسية أو شركات أو مؤسسات اعلامية.[22]

إن من أشد ما ابتلي به العراق اليوم هو قضية الإرهاب والتطرف فقد عصفت به ,إذ نشأت الجماعات الإرهابية في ظل ظروف وبيئة معقدة على المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ،والثقافية، والدينية كون المجتمع العراقي يقوم على التعددية الدينية، والمذهبية، والعرقية، وزاد تعقيد هذه البيئة ما فرض عليها من ظروف الاحتلال الامريكي في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بأزمة سياسية مزمنة بين الكتل والاحزاب السياسية، وتنامي الفساد المالي والاداري ،وترسيخ المحاصصة الطائفية، والإقصاء والتهميش الذي عانت منه بعض المكونات المجتمعية في ظل الحكومة السابقة، فضلا عن التعثر في بناء منظومة سياسية ملائمة للحكم تحتوي على جميع أطياف المجتمع و تحقق الاستقرار الشامل فوجدت الجماعات والتنظيمات في هذه الظروف والأوضاع مرتكزا لها في نشأتها ونشاطها ،وبالمقابل انعكست هذه الظروف ومحتويات البيئة ببعديها الداخلي والخارجي على طبيعة هذه الجماعة وسلوكها وتوجهاتها .[23]

تمثلت تأثيرات الجماعات الارهابية بتنظيم داعش الإرهابي، والذي احتل مساحات واسعة من العراق، بتبني "ايديولوجًيا مذهبية" وذلك باستهداف المكونات المجتمعية المخالفة لها مذهبًيا أفرادًا وأماكن عبادة، ورفع شعار "حماية المذهب أو الطائفة"، وما يعنيه ذلك من مخاطر ترسيخ الانقسام ،وبث الفتنة الطائفية في المجتمع العراقي، وشق الصف الوطني، والتعرض للهوية الوطنية للدولة العراقية ،وتهديد التعايش السلمي، وبناء السلام، ونشر الاختلاف والصراع المذهبي بين مكونات المجتمع العراقي، ومن ثم إعاقة إمكانية بناء دولة المواطنة، كما سعت هذه التنظيمات الى ضرب المؤسسات والشخصيات السياسية واستهداف العملية السياسية برمتها و إفشالها، وإضعاف الدولة، وإظهارها عاجزة أمام المواطن، وإضعاف الولاءات والانتماءات للوطن ،وإثارة الخلافات السياسية ،وزعزعة الاستقرار الأمني. [24]

إن تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق لا يمكن ان يسود الا عن طريق القضاء على الإرهاب والتطرف عبر وضع السبل الكفيلة لإنجاح عملية مكافحة الارهاب، ولعل أفضل سبل مواجهة الجماعات الارهابية التي تناسب السياق العراقي هي اعتماد استراتيجية شاملة "وقائية علاجية" لكل المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومعالجة الأسباب المؤدية إلى نشوء الجماعات الإرهابية، والاهتمام بنزع السلاح المنتشر لدى الأفراد والعشائر والفصائل المسلحة وحصرها بيد الدولة، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب وذلك عن طريق التشريعات الخاصة بغسيل الأموال، ومراقبة المؤسسات المالية، ومنع التهريب، وقطع الدعم اللوجستي الذي تحصل عليه هذه الجماعات عبر ضبط الحدود، وتحقيق المصالحة الوطنية ،وضرورة الاستفادة من الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب.[25]

٤. انجاح مشروع المصالحة الوطنية

يرى بعض الدارسين أن تعبير " المصالحة الوطنية" يعود إلى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، واستعمله بعده كل من: جورج بومبيدو، وفرانسوا ميتران، حين اعتقدوا بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون الماضي وجرائمه في أثناء مدة الاحتلال الفرنسي ،والثورة الجزائرية، وإقرار قانون العفو العام يعيد بناء الوحدة الوطنية. والمصالحة تقوم على الرضا بين شرائح المجتمع الواحد وفئاته، سواء أكان هذا المجتمع قائما على التنوع أو التجانس، فالرضا إنما هو دالة العيش المشترك، والرغبة في التعايش والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد.[26]

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر وتستقيم فيه الأمور ويسود السلام من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعارات براقة. إن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق في أثناء سنوات الاحتلال الأمريكي وماتبعه، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش، إذ عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية. إن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كابحاً حقيقياً لدوامة العنف في العراق، ولاسيما أنها ستسحب أعدادا كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الدولة، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في مناطق عدة ، عبر عدم توفير ملاذات آمنة لها .[27]

إن أفضل حل لمواجهة العنف وتحقيق التعايش السلمي في العراق هو تفعيل هيئة المصالحة الوطنية ؛ لأن النظام السياسي العراقي يضم عددا من الفصائل ،والديانات، والقبائل، والأحزاب السياسية ،والمجموعات العرقية بما في ذلك فصائل النظام السياسي القديم والنظام الجديد. . هذه الفصائل والجماعات ليست في سلام مع بعضها بعضا ولديها مظالم. هذه المظالم تؤثر على استقرار المؤسسات الحكومية وبناء السلام في العراق. [28]

فالحوار أهم عوامل تحقيق السلم الأهلي والتعايش السلمي ، إذ يعزز الحوار نسبيا العلاقات بين أفراد المجتمع ،ويشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف ،كما يعزز الحوار روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والفئات، ويقلل مسافات التباعد بين التيارات الفكرية عبر تقريب وجهات النظر. وفي أقل الأحوال يؤدي إلى تفهم مختلف الاتجاهات بعضها بعضا، وكل هذا يسهم في تحقيق جانب من السلم والتسامح في المجتمع.[29]

هناك عدد من الآليات التي نراها ممكنة لتطوير المصالحة الوطنية منها على سبيل المثال فتح قنوات اتصال مع كل القوى السياسية المعارضة والفصائل المسلحة بشرط ألا يتعارض ذلك مع المشروع الوطني العراقي، كذلك رعاية الدولة الخدمية والإعلامية للمناطق ذات الشكل المختلط ؛ لأنها أنموذج لوحدة البلد، فضلا عن ذلك على الحكومة زيادة دعمها لأشكال المبادرات الاجتماعية الإيجابية وبأشكال متعددة من خلال تعشيق الأداء والأدوار بين الحكومة وقوى المجتمع (العشائر ،و منظمات المجتمع المدني، والجامعات وغيرها). [30]

إن نجاح المصالحة الوطنية سيؤدي إلى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين، وتسهم بشيوع روح المحبة، والتسامح، والألفة ،والود، وتقضي على الاحتقان الطائفي والعرقي، تفرز المصالحة الوطنية انعكاساتها على سلوكية المواطن باحترام القوانين والتشريعات وتطبيقاتها، وفقا لمبدأ المواطنة ومستحقاتها.

٥. إعادة بناء الثقة بين القوى السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي

إن أحد العوامل الرئيسة التي اذا ما اريد للاستقرار ان يستتب، والتعايش أن يتجذر هو بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي ،وتعزيز هويته الوطنية مما سينعكس ايجابيا على عملية تعزيز السلم الأهلي، وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين القوى السياسية في البلاد كافة ،ولا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب والتصالح والدعوة الى نسيان آثار الماضي المليء بالآلام، والحقد ،والكراهية .[31]

تعد الصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع، من المسببات الحقيقية لأزمة الثقة والتعايش في العراق، فما زال أكبر الغائبين هو عدم وجود بلورة اتجاه وطني قائم على أساس وضع مصلحة العراق فوق الكل ،وعد الاحترام الكامل لكل الثقافات الفرعية العراقية ليعمل الجميع من أجل بناء البلد على وفق الأسس الموضوعية والتي تنهض بالمجتمع، وتحقق قدراً من الممارسة الديمقراطية الناجحة ، ويتعقد الوضع مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين وعدم قدرتهم على إيجاد قاعدة قناعة سياسية لدى الناخبين الا بارجاعهم الى أصل الانتماءات الأولية والقول إن ما يربطهم بالآخرين إنما هو الخوف، وعدم الثقة، ووجوب نسيان آلاف السنين من التعايش والمصاهرة،.[32]

لا يخفى على أحد أنّ الاحتلال الوحشي الذي مارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش الارهابي) طوال سنوات، والمعارك المدمّرة ضدها، دمّرت المجتمعات المحلية والأسر، وفكّكت أبسط مستويات الثقة في المجتمع. فضلا عن أن النزاعات المسلّحة في العراق خلفت آثاراً مدّمرة وشاملة. فمنها الآثار الملموسة، كوقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وهروب لاجئين أو نازحين داخليا، وتدهور بيئي، وبنى تحتية مدمّرة أو مهملة؛ ومنها غير `الملموسة، كانعدام الثقة في الحكومة، وتماسك اجتماعي ضعيف، ومجتمع مفكك ومصدوم، وشعور بالخوف ،وانعدام الأمن، ولا ريب في أنّ معالجة كلا النوعين ضروريّ لبناء السلام بشكلٍ شامل. مع ذلك، لا ينشأ السلام الدائم إلا على أساس إعادة بناء العلاقات بين المكونات المجتمعية والعلاقة بين المواطن وبين الدولة .[33]

ثانيا : العوامل القانونية

إن العوامل القانونية لا تقل أهمية عن العوامل السياسية في تعزيز التعايش السلمي ودعمه وبناء السلام في العراق. إن التوترات بين مكونات المجتمع العراقي بلغت من الحدة إنها تستدعي تعزيز العوامل القانونية المتمثلة بإصلاح القصور الدستوري في مسألة

الفيدرالية،فضلا عن إشاعة ثقافة مبدأ سيادة القانون، من أجل تحقيق تعايش سلمي يحفظ لجميع المكونات الطائفية، والاثنية، والدينية حقوقها ومصالحها في إطار الوطن الواحد.

١. إصلاح القصور الدستوري في مسألة الفيدرالية

تعبر القواعد الدستورية الإطار الذي يؤطر بنية الدولة، فهي تتضمن القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسية والسلطات والهيئات والعلاقات التي تجري بينهم ‘وتبين شكل الحكم، وطبيعة النظام السياسي ،والآليات والوسائل التي تجري بها ممارسة السلطة، ووصف الضمانات الأساسية للحقوق والحريات؛ لذلك تعد الصياغات الدستورية من أهم المقومات لعملية بناء السلم الأهلي؛ لان القواعد الدستورية غايتها الأساس: تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدول.[34]

تسهم الفدرالية وآلياتها وأسسها في تجميع المقترحات السياسية، والإدارية ،والاقتصادية للدولة، وهي بذلك تسهم في توزيع السلطة والثروة. وتضع موارد الدولة تحت مراقبة المجتمعات المحلية، الأمر الذي يزيد من كفاءته في أداء مهامه، وتبعدها عن استغلال السلطة. كما أنها تسهم في رفع درجة التنمية، كما أنها تجعل الحكومة أكثر التصاقاً بهموم المواطن ،وأكثر قدرة على تبني السياسات المختلفة التي تستجيب لمشاكله بشكل أفضل. وبذلك توصف الفدرالية هي النظام الأفضل لإدارة تلك الدول التي تعاني الصراعات والنزاعات الإثنية ،وغياب السلام المجتمعي، إذ إنها تقدم أفضل الحلول النظرية؛ لإعطاء الجماعات المتنوعة داخل المجتمع مثل التنوعات الإثنية والعرقية والدينية، الحرية الثقافية والسياسية الضرورية لتحقيق التوازن بين القوى التي تسعى إلى الانفصال بسبب التهميش والإقصاء. [35]

يعد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ أول وثيقة تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام ١٩٢٤ وهو متقدم بأشواط كثيرة على دساتير المنطقة العربية ودول الجوار من حيث إقرار الدستور للقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي، و اللامركزية، والفدرالية الاتحادية، والحقوق والحريات الأساسية والمدنية . غير ان الدستور يفتقر الى وسائل حماية هذه القواعد وهذه الحريات ، كما ان الدستور ينطوي على مواد غامضة متناقضة كثيرة . ويتضمن نقاطا خلافية بصدد الفيدرالية، وتوزيع الموارد الطبيعية. فالدستور العراقي الذي جاء مليئا بالفخاخ ،والهفوات ،والسلبيات التي أساءت إلى تجانس الرؤى السياسية ووحدتها ، انعكست آثاره حتى على النسيج الاجتماعي العراقي مما شكل الاختلاف وعدم الاتفاق على عدد من فقراته عامل تهديد للسلم الأهلي[36].

إن الغموض وعدم الوضوح في عدد من بنود الدستور العراقي ومواده الدائم الصادر عام ٢٠٠٥، ولاسيما المتعلقة بتطبيق الفيدرالية في البلاد تقف عائقا أمام إقامة النظام الفيدرالي وتطبيقه ففي كثير من الأحيان يكون من غير الواضح ما يعنيه النص الدستوري كما أن العلاقة بين مادة وأخرى تبدو غامضة ففي كثير من مواد الدستور تحظى المحافظات بالوضع والسلطات نفسها التي تتمتع بها الأقاليم ،في حين تقترح المادة (١٢٢) والتي تتعامل بشكل صريح مع سلطات المحافظات وظيفة إدارية أساسا لهذه المحافظات تكون تحت السلطة العامة للحكومة الفيدرالية، أما بالنسبة للنفط والغاز فما عدا الإعلان الصريح في المادة (١١١) بانهما (ملك لكل شعب العراق في كافة الأقاليم والمحافظات) فإنه ليس من الواضح ما يعنيه القائمون على صياغة الدستور فيما يتعلق بإدارة هذين الموردين المهمين.[37]

كما يؤخذ على الدستور العراقي مآخذ أخرى و لاسيما في المواد الخاصة بالأقاليم فهو أقر مسبقا بأن إقليم "كردستان وسلطاته القائمة ، إقليما اتحاديا " بحسب الفقرة الأولى من (المادة ١١٧) بالأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقا لأحكامه " بحسب الفقرة الثانية من (المادة ١١٧) من دون أن يحدد ما القوانين التي تؤسس عليها هذه الأقاليم ؟. وترك مسألة سن قانون يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم إلى مجلس النواب، وهنا تكمن إشكالية المسألة فكيف يمكن إيجاد تقسيم للأقاليم يخرج عن تأثير الكتل والتيارات المتناقضة في مجلس النواب نفسه.؟[38]

إن مسألة توزيع الاختصاصات المالية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم في النظام الفيدرالي تُعد من أهم المسائل والصعوبات الدستورية التي تواجه نظام الإتحاد الفيدرالي ومنها العراق على سبيل المثال ،وتشمل هذه الاختصاصات سلطة جمع الإيرادات، سلطة الإنفاق والمشكلات التي تنجم عن هذه السلطات(اللاتوازنات المالية) وآليات حلها، ولا يوجد نمط واحد لهذا التوزيع على الرغم من أن الدساتير الفيدرالية تتضمن نصوصاً تعالج موضوع توزيع الاختصاصات المالية كافة ، وأيضاً التشريعية والتنفيذية بين مستويات الحكم إلا أنها تختلف اختلافا واسع النطاق من حيث مستوى التفاصيل وذلك تبعاً للمذهب السياسي والاقتصادي الذي تتبناه الدولة ،والظروف السياسية والاجتماعية ،والاعتبارات التاريخية التي أحاطت بنشأتها.[39]

وتعد مشكلة إدارة الإيرادات المالية والثروات الطبيعية وتوزيعهما بين هيئات السلطة في الدولة الاتحادية وهيئات الوحدات المحلية التابعة لها مأخذ أخر على دستور ٢٠٠٥، فالتوزيع مهما كان دقيق الترسيم فانه لا يمكن ان يصمد طويلا بفعل تفاعلات الأحداث

وتشابكها بل وتعارض المصالح، وحينئذ يقع التداخل والتجاوز ومن ثم الخلاف وربما النزاع[40]. فعن طريق ما تقدم، ومن أجل تحقيق الاستقرار المجتمعي والسلام ،وتجنب النزاعات بين الأقاليم ،لابد ان يكون هناك إصلاح دستوري عن طريق الوضوح في بنود الدستور فيما يتعلق بمسألة الفيدرالية من حيث الصلاحيات وتوزيع الثروات، إذ يكون النظام الفدرالي قائما على أساس المصداقية في استيعاب الهويات الفرعية، والحفاظ عليها، وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجماً، وأن يشير الدستور في جوهره إلى ترسيخ الوحدة واللامركزية على أساس تقاسم السلطة والموارد بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية.

٢. إشاعة ثقافة مبدأ سيادة القانون

يعد مبدأ سيادة القانون ، عنصراً رئيسا في بناء الدولة القانونية ، ويتمثل في خضوع سلطات الدولة لحكم القانون خضوع المحكومين له . [41] ويصف الأمين العام للأمم المتحدة مبدأ سيادة القانون بأنه: "مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتُطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمُساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية ".[42]

وإذا كانت حالة عدم الإستقرار والنزاع في العراق تجد جذورها في عقود متتالية من الحكم الاستبدادي الذي أدى إلى تركّز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي القلة، وأنشأت إقتصاداً سياسياً قائماً على الإستخراج وعلى الإيرادات الخارجية، وقيّدت الحريات وحقوق الإنسان، وأنتجت مجتمعاً مدنياً ضعيفاً متعسّراً، ونَجم عنه إنعدام الثقة بين الشعب والدولة. [43]إلاّ أن التركة التي خلفها غزو العراق واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية، وما سبّبه من تهيئة الأرض الخصبة لاضطراب الأوضاع الداخلية وتأزمها ،وسوء الإدارات السياسية ،وتفاقم المشاكل الإقتصادية وأخيراً تصاعد الإحتجاجات، والعنف المسلح ،والتدخل الخارجي ممّا ساهم في نشوء ظاهرة الإرهاب وتشظيها، والذي بدوره أضعف أُسس إرساء السلام المتعددة والإخلال بالأمن والسلم المجتمعي في العراق[44].

يُشير التقرير الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية الى أن متوسط مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد بين عامي (١٩٩٦ – ٢٠١٦) في العراق قد سجلّ على التوالي أدنى الدرجات السلبية فقد سجلّ مُؤشر (سيادة القانون) أدنى درجة سلبية (وهي الأفضل في درجة

السوء: (-١.٣٣) في عام ٢٠١٤) من (-٢.٥) الدرجة الأسوأ، في حين سجلّ أعلى درجة سلبية (-١.٨٤) في عام ٢٠٠٧، أما ما سجلّه المؤشر نفسه في عام ٢٠١٦ فقد كان (-١.٧٠) درجة وهو يعني تحسّن طفيف جداً ولكن لا يزال في إطار المعيار السلبي.[45]

إن التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي إلى ضياع الحقوق، ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون بدقة، ونزاهة ،وشفافية ،وعدالة، ومساواة يشجع البعض على الاستمرار بانتهاك القانون، ويترك مجالا للتساهل الذي قد يقود لفساد أكبر، بل إلى إضعاف أهم ركائز الدولة ألا وهي قيم المواطنة؛ لذلك على الدولة الاحتكام إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع من دون محاباة؛ وأن ترتكز على :السلام ،والتسامح، والعيش المشترك ،وتمتاز باحترامها ،وضمان التعددية، واحترام الرأي الآخر، وأن تحافظ أفراد المجتمع وتحميهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية[46].

ويمكن القول إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يعد من المتطلبات الضرورية لأية عملية تعايش سلمي ناجعة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها على وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان العمل خارج هذا الإطار؛ لذا تشترك الحكومة وأجهزة الدولة في تحمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات كافة .

الخاتمة

إن عملية رأب الصدع بين أطراف المجتمع المختلفة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي وتنظيم داعش الارهابي، والتي تطلبت تعزيز بعض العوامل القانونية والسياسية؛ لإعادة هيكلية المجتمع وبنائه من جديد من أجل توطيد السلم الأهلي والمجتمعي، هو ليس بالعمل الهين نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن قيام تنظيم داعش الإرهابي بارتكاب أعمال إجرامية عدة التي ولدت مقتا لهم وخوفا من المجتمعات المحلية التي كانت خاضعة لسلطته، فقد حاولت هذه الجماعات الارهابية في السنوات الماضية تدمير المجتمع العراقي، وتغذيته بالعنف والتطرف بالوسائل المادية والإعلامية كافة، وما يتبعه من انهيار العملية السياسية ،وتسليم مقاليد السلطة إلى مجموعة من المتطرفين الذين لا يعيرون أهمية للغة الحوار والتواصل وتقبل الرأي الآخر، وانما يسود منطقهم القتل، والإرهاب، والتدمير، وأحادية الرأي مما جعل فئات ومكونات مختلفة ترفضهم ،وتعمل على التخلص منهم من أجل إعادة السلام والاستقرار للمجتمع الذي واجه تحديات صعبة حاولت ضرب تعايشه وسلمه الأهلي.

وعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والأمان إلى حد ما الى العراق بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧، أضحى الشعب العراقي بفعل التداعيات التي خلفها الاحتلال الامريكي وتنظيم داعش الإرهابي وتبعاته ومكوناته بحاجة ماسة الى الحوار والمصارحة بين ابنائه، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي صارت تتكرس في أوساط المجتمع العراقي، وهو ما لا يتم الا عبر تفعيل آليات تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام على المستويين السياسي والقانوني.

على المستوى السياسي، إن تبني مؤسسات الحكم الرشيد يمكن أن يضمن استمرار السلام عبر معالجة الأسباب الجذرية للتوتر والتأكد من أن جميع المواطنين يشعرون بأن احتياجاتهم ومصالحهم ممثلة بشكل عادل. كذلك فإن بناء التعايش السلمي لا يمكن ان يستقيم الا عن طريق الغاء بعض أسس المحاصصة الأثنية والطائفية التي بني عليها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، والتي قادت إلى اصطفافات ضيقة انعكست سلباً على الجهود الوطنية، وشلت عمل المؤسسات السياسية و اربكتها، مما انعكس الأمر على مستقبل البلاد ووحدتها. إن تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق لا يمكن أن يسود إلا من خلال القضاء على الإرهاب والتطرف عن طريق وضع السبل الكفيلة لإنجاح عملية مكافحة الإرهاب عبر اعتماد استراتيجية شاملة "وقائية علاجية" لكل المجالات :السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومعالجة الأسباب المؤدية إلى نشوء الجماعات الإرهابية، والاهتمام بنزع السلاح المنتشر لدى: الأفراد، والعشائر، والفصائل المسلحة وحصرها بيد الدولة.

إن تعزيز التواصل والتقارب والحوار المفتوح في كل الأمور وتحقيق المصالحة الوطنية بين كل الأطراف الفاعلة في العملية السياسية وبين قوى المعارضة داخل العراق وخارجه، وبين القوى السياسية والمجتمع، وبين المرجعيات الدينية ورجال الدين البارزين، وإعادة بناء الثقة بين القوى السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي يشكلان عوامل أساسية في إحلال السلام الدائم، وتحقيق التقدم والتنمية في المجالات كافة .

أما على المستوى القانوني فقد أصبح من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على إشاعة ثقافة مبدأ سيادة القانون تعي: هيمنته، ونفوذه، والزاميته الدولة والحكومة وأفراد المجتمع. وعلى القانون أن يرّعى ويحمي حقوق الناس، عبر صيانة مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له وتطويرها، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها. كما يجب العمل على ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في مراحله كافة . أما بالنسبة

للعامل القانوني الآخر في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق فيتمثل في إصلاح القصور الدستوري في مسألة الفيدرالية، إذ يمكن ملاحظة أن الانظمة المفتقرة للسلام الداخلي تعاني من ميلها الى عدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية وافراغها للتشريعات والمؤسسات المنبثقة عنها من كل محتوى حقيقي ومن ثم فأن تجاهل الدستور والمؤسسات السياسية لهذا الواقع يقود فى النهاية إلى تكريس الهويات العرقية والدينية وتقويتها على حساب الهوية الوطنية.

إن مسألة الفيدرالية العراقية هي واحدة من المسائل المعطلة للسياسة العراقية منذ إنشاء الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ، ولطالما كان موضوع تقاسم السلطة والتوازن النسبي للسلطة بين الحكومة الاتحادية ونظيراتها الإقليمية، وعلى مستوى المحافظات مصدر نزاع مستمر؛ لذلك يكمن مفتاح الحل طويل الأمد لتحقيق التعايش السلمي هو أولا: أن يكون هناك إصلاح دستوري عن طريق الوضوح في بنود الدستور فيما يتعلق بمسألة الفيدرالية من حيث الصلاحيات ،وتوزيع الثروات. ثانيا : إيجاد صيغة حل وسط في مسألة الفيدرالية تَفي بالحد الأدنى من متطلبات كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتفتح الباب أمام اللامركزية في بقية العراق.

التوصيات

إن أهم ما يتطلبه تحقيق التعايش السلمي وتثبيت أركان السلم الأهلي هو:

١. تبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية عبر إدارة الشؤون العامة بطريقة مُحددة تتصف بالرشادة، والمساواة، وسيادة القانون، والنزاهة، والشفافية.
٢. دعوة الحكومة والقيادات السياسية والدينية والعشائرية ومنظمات المجتمع المدني إلى تكثيف جهودها للقضاء على الاحتقان الاثني والطائفي ،واشاعة ثقافة المحبة والتعاون، وتشجيع كل ما من شأنه إعادة اللحمة الوطنية، ومنه: الإسراع ببناء القوات المسلحة، واعادة البنى التحتية المدمرة في كل مناطق الصراع.
٣. تعديل المواد الدستورية الغامضة والمهددة لأمن الدولة واستقرارها ، عن طريق :الحوار، والتشاور، والانفتاح للوصول إلى أفضل صيغة فيدرالية سواء أكانت فيدرالية جغرافية ام فيدرالية المحافظات أم الأقاليم ،وأن يقترن ذلك بالديمقراطية، والحرية، والحقوق، والواجبات الأساسية، واستفتاء الشعب على الصيغة المفترضة.
٤. اتخاذ اجراءات واضحة لتحديد الأطراف المعنية في المجتمع كافة من دون استثناء، ومهما كان حجمها واشراكها في عملية مصالحة حقيقية تضمن تعايشا فعليا لا صوريا.

٥. بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي ،وتعزيز هويته الوطنية وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين القوى السياسية في البلاد كافة ولا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية.

٦. الاحتكام الى القانون في حل الخلافات الداخلية والذي يعد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي.

المصادر

١. حنان حسن عبد الرحمن ، من هدى السنة النبوية في التعايش مع الآخر.(مجلة الدراية، المقالة (٤)، المجلد(١٨) ، العدد (١٨) الجزء (٣)، جامعة الازهر الشريف،مصر، الخريف ٢٠١٨) ، ص ٤٢٧.

٢. سيوطي عبد المناس وآخرون، الوسطية في التعامل مع غير المسلمين : رؤية حديثة (نسخة تجريبية، مجلة AR-RĀ'IQ ، جامعة اسلام سلطان شريف علي، ٢٠١٨) ،ص ٢٥٥.

٣. حنان حسن عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٦.

٤. حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٩)، ص ٣٣.

٥. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٢.

٦. فاروق أعيادن،" الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق ،٢٠١٣)، ص ٣

٧. نصيرة صالحي و حسين قادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام:دراسة حالة منظمة اوكسام،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية،٢٠١٤)،ص ٣٦.

٨. خضر القرغولي وآخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٨) نظر الرابط:
https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%

٩. عمر هاشم ذنون، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (١٦) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل،) ٢٠١٩، ص ١٨٥.

10. The Fund for Peace, Report Edited by J.Mesner, Washington, DC 20005, 2016, See : www.fundforpeace.org, pp.3-20.

11. Shikha Vyas Doorgapersad and Coskum canAkton , Progression From Ideal State to Good Governance(An introductory Overview) , International Journal of Business and Management Studies , No 1, Vol 9, University of Johannesburg , Republic of South Africa , 2017, p30.

١٢. جريو سارة ، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ، (مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد ٢ ، المجلد ٤ ، جامعة الشليف ، الجزائر ، ٢٠١٩) ، ص ١٢.

١٣. زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد :دراسة تطبيقية على العراق،(رسالة ماجستير في الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى،٢٠١٩)،ص د.

14. Alain Tschudin and Albert Trithart,The Role of Local Governance in Sustaining Peace, International Peace Institute's (IPI),2018,p2. See: https://www.ipinst.org/2018/02/local-governance-in-sustaining-peace ,

15. Yoshihiro Saito , Is good governance a necessary precursor to peace?, UNDP Crisis Bureau, January15, 2021.See: https://www.undp.org/blogs/good-governance-necessary-precursor-peace.

١٦. زينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره ، ص ١.

١٧. محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٣٤)،٢٠٢٠، ص ١٥١.

18. Ammar Sadoon Albadry. Challenges to the Iraqi parliament's functions in the post Saddam Hussein Regime, published PhD Thesis, Universiti Utara Malaysia.2014,p54.

١٩. ميادة احمد عبد الرحمن، مظاهر الطائفية في العراق-رؤية سوسيولوجية،(مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (١٧)، كلية الآداب،جامعة واسط، ٢٠١٥،ص ص٢٨٤-٢٨٧.

٢٠. سناء كاظم كاطع ،دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي،(مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد(١)، كلية القانون،جامعة القادسية، ٢٠١٧،ص ص٤١-٤٢.

٢١. معتز اسماعيل الصبيحي،صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية:دراسة عن الديمقراطية التوافقية في سويسرا،بلجيكا،إيرلندا الشمالية،لبنان،(دار الكتب العلمية،بغداد،٢٠١٥،) ص ٣٠٢.

٢٢. حمد جاسم الخزرجي،الإرهاب وتأثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق، (مجلة الباحث، مركز الدراسات القانونية والدستورية ،العدد ٣٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص ٩٥.

٢٣. تشارلز ليستر،تحديد معالم الدولة الاسلامية:دراسة تحليلية، رقم ١٣،(الدوحة :مركز بروكنجز الدوحة،٢٠١٤)،ص ص٥-١١.

٢٤. نبيل عمران موسى، السياسة االجتماعية وظاهرة الإرهاب داخل المجتمع العراقي، (مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد ١ ،المجلد ١٩ ، الديوانية: جامعة القادسية، ٢٠١٦)، ص ٢٤٤.

٢٥. مثنى فائق العبيدي ،الجماعات الارهابية في العراق: المخاطر والتوجهات والامتدادات للقضاء على داعش بشكل نهائي يتطلب استراتيجية شاملة لإزالة أسباب نشأتها ، (مجلة آراء حول الخليج ، ، مركز الخليج للأبحاث العدد ١١٨،دبي ،٢٠١٧)، ص ٣.

٢٦. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني " المدني " دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ،) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢)، ص ١٣.

٢٧. ستار جبار الجابري،المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " انموذجا، (مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد ٦٠،جامعة بغداد، ٢٠١٥)، ص ١٨.

28. Ammar Sadoon Albadry. op. cit ,p257.

٢٩. الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمارية في أفريقيا، حالة الدولة الفاشلة -نموذج مالي، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٤٢٢ ،بيروت ، ٢٠١٤)، ص ٦.

٣٠. ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات ،) مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩)، ص ص ٧-٨.

٣١. ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الأهلي في العراق في مرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش،(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،(٢٠١٧، ص ص ١٩١-٢١٦.

٣٢. خضر القرغولي وآخرون، مصدر سبق ذكره.

٣٣. أسيل فيصل جسام وآخرون، استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة مراع لنوع الجنس،(الطبعة الثانية، ص٢٤، انظر الرابط :https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20Strategy

٣٤. أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،) ج ١، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٤) ، ص ٣٩.

٣٥. عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، (مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، ٢٠١٩)، ص ١٧٨.

٣٦. نغم محمد صالح،الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥:الواقع والطموح،(مجلة دراسات دولية،العدد الحادي والأربعون، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، ٢٠٠٩،ص ٥٧.

٣٧. سعد علي حسين، معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد ٤٢، ٢٠١٣)، ص٣٠. أيضا المواد (١١١) و(١٢٢) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

٣٨. قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظام الاتحادي في العراق الجذور – القانون – الممارسة ، (مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٥، ٢٠٠٥) ، ص ٣٩ .

٣٩. عبدالقادر الهلالي ، عمر فرحاتي ،إشكالية توزيع الاختصاصات المالية في النظم الفيدرالية،(مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٣، المجلد ١٦،الجزائر) ص ٥٢-٧١.

٤٠. سعد علي حسين مصدر سبق ذكره ص ص ٢٢-٢٣.

٤١. رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان ،(بدون ذكر دار النشر ، بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص١٠٨.

٤٢. أنظر: تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (الأمم المتحدة،مجلس الأمن ، ٢٠٠٤)،ص ٥.

٤٣. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، (العدد ٢، رمز الوثيقة ،E/ESCWA/ECRI/٢٠١٥/٢ ٢٠١٥)، ص٢.

٤٤. عماد خليل إبراهيم، نحو تحقيق الحُكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع: دراسة في منظومة الأمم المتحدة الثلاثية: توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية، (مؤتمر الإصلاح التشريعي ، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام وجامعة الكوفة/كلية القانون ، ٢٠١٨ (، ص ١٠.

45. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 See: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

٤٦. عبدالله الثاني ابن الحسين، سيادة القانون أساس الدولة المدنية، اوراق نقاشية، الديوان الملكي الهاشمي ،٢٠١٦، انظر الرابط https://kingabdullah.jo/ar/discussion:papers :

The Impact of Political and Legal Factors in Promoting Peaceful Coexistence and Building Peace: Iraq as a Model

Assoc. Prof. Dr. Ammar Saadoon Albadry
College of Political Science
Al-Mustansiriya University – Iraq
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

Assoc.Prof. Dr Saad Ali Hussain
College of Political Science
Al-Mustansiriya University – Iraq
Saadali76@yahoo.com

Abstract

Societies that are characterized by ethnic, ethnic and religious pluralism, such as Iraq, are considered the society's most in need to achieve the principles of peaceful coexistence and peace building after the defeat of the so-called terrorist organization ISIS in 2017, because of the advantages and positives that it achieves which have a good impact on the society as a whole, and to achieve the peaceful coexistence and peace-building in Iraq it needs among what it needs, to realize the effects of a number of factors affecting the promotion of peaceful coexistence and peace-building, foremost of which are the political and legal factors, including, for example, strengthening good governance in state institutions, rejecting sectarian quotas, combating terrorism and building trust among the components of the Iraqi people, and the success of the national reconciliation project, and spreading a culture of non-discrimination and respect for the law and solving some constitutional problems related to the issue of federalism , so this study aims to investigate the hypothesis that there is a close relationship between peaceful coexistence and peace-building and many political and legal factors in Iraqi society, so this study will attempt to answer a number of questions include: What is the impact of political factors on peaceful coexistence and peace-building in Iraq? How have the legal factors affected peaceful coexistence and peace-building in Iraq? Is it possible to reduce these political and legal factors and provide possible solutions that contribute to promoting peaceful coexistence and peace-building in Iraq? This research used several approaches in order to address and become familiar with all aspects related to the subject, such as the historical method and the comparative method, as well as the analytical method. The research

concluded that strengthening political and legal factors in Iraqi society may positively affect peaceful coexistence and peace-building, which may contribute in the future to strengthening national cohesion and stability of Iraqi society. The research also recommended the adoption of the concept of good governance in the institutions of the Iraqi state through the management of public affairs in a specific manner characterized by rationality, equality, rule of law, integrity, transparency, response to the demands of citizens and the promotion of national reconciliation, and that there should be a dialogue between all sects and nationalities based on common interests, and adopting the rule of law In resolving internal disputes, which is the most important indicator of the stability of civil peace in the country.

Keywords: political factors, legal factors, peaceful coexistence, peace building, Iraq